

Distr.: General
17 July 2007
Arabic
Original: English



بيان رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٥٧١٨ التي عقدها مجلس الأمن، في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧، وفي إطار نظر المجلس في البند المعنون "الحالة في أفغانستان" أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي:

"يرحب مجلس الأمن بالمبادرات الدولية المتخذة مؤخرا بهدف تعزيز الأمن والاستقرار والتنمية في أفغانستان، بما فيها: المنتدى الإنمائي السنوي لأفغانستان، الذي أعقبه اجتماع المجلس المشترك للتنسيق والرصد، في الفترة ٢٩-٣٠ نيسان/أبريل؛ واجتماع وزراء خارجية مجموعة الثماني مع وزير خارجية كل من أفغانستان وباكستان في بوتسدام، يوم ٣٠ أيار/مايو، الذي أصدر بيانا مشتركا بشأن تعزيز التعاون والمساعدة من خلال التشاور والاتفاق المتبادلين، بما في ذلك مشاريع المتابعة المنفذة في مجالات مثل إعادة اللاجئين إلى ديارهم والتنمية الاقتصادية على جانبي الحدود؛ و "مؤتمر حل الجماعات المسلحة غير المشروعة لتحقيق الاستقرار في أفغانستان: التنسيق مع إصلاح الشرطة" في طوكيو، الذي شاركت في رئاسته كل من أفغانستان واليابان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، في ٢١ حزيران/يونيه؛ و "مؤتمر روما حول سيادة القانون في أفغانستان"، برئاسة مشتركة بين حكومتَي أفغانستان وإيطاليا والأمين العام للأمم المتحدة يومي ٢ و ٣ تموز/يوليه، الذي وافق على تدابير ترمي إلى تعزيز التزام أفغانستان والالتزام الدولي بإصلاح قطاع العدالة، على النحو المبين في استنتاجات رؤساء المؤتمر وتوصيات المؤتمر المشتركة، ودعا إلى عقد اجتماع متابعة في كابل في تشرين الأول/أكتوبر الجاري. ويشجع مجلس الأمن جميع الأطراف المعنية على كفالة تنفيذ نتائج هذه الأحداث بالكامل وفي الوقت المناسب.



”ويؤكد المجلس مجددا التزامه القوي بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدةها الوطنية. كما يؤكد مجلس الأمن من جديد الدور الأساسي وغير المتحيز الذي ما فتئت الأمم المتحدة تؤديه في تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان بقيادتها لجهود المجتمع الدولي. ويرحب المجلس، في هذا الصدد، بمشاركة ومساهمة الأمين العام للأمم المتحدة في مختلف المبادرات المتعلقة بأفغانستان، وكذلك بزيارته إلى ذلك البلد في ٢٩ حزيران/يونيه.

”ويلاحظ مجلس الأمن أن هذه التطورات تعزز التقدم المحرز في اتباع نهج شامل إزاء الأمن وإدارة الحكم والتنمية في أفغانستان، استنادا إلى اتفاق أفغانستان والاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية. ويشدد مجلس الأمن على أن تعزيز المؤسسات الأفغانية، والنهوض بالتعاون الإقليمي، ومواصلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومكافحة الإرهاب الدولي، فضلا عن مكافحة زراعة الأفيون وإنتاجه والاتجار به، لا تزال عوامل أساسية من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد دعمه لمواصلة المساعي التي تبذلها الحكومة الأفغانية، بمساعدة المجتمع الدولي، بما في ذلك القوة الدولية للمساعدة الأمنية، وتحالف عملية الحرية الدائمة، لزيادة تحسين الوضع الأمني والاستمرار في مواجهة الخطر الذي تشكله طالبان والقاعدة وجماعات متطرفة أخرى. ويدين مجلس الأمن بأشد العبارات جميع الهجمات الانتحارية التي تُشن على المدنيين والقوات الأفغانية والدولية وما ينجم عنها من آثار تزعزع الأمن والاستقرار في أفغانستان، فضلا عن استخدام طالبان وغيرها من الجماعات المتطرفة المدنيين دروعا بشرية. ويعرب المجلس عن أسفه العميق إزاء جميع الخسائر التي تكبدها السكان المحليون وقوات الأمن الوطنية والأفراد العسكريون والمدنيون الدوليون. ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء جميع الإصابات في صفوف المدنيين ويكرر دعوته إلى اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لضمان حماية أرواح المدنيين والتمسك بالقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. ويشدد المجلس على أهمية استمرار التعاون بين قوات الأمن الدولية والسلطات الأفغانية، لتحقيق جملة أمور، منها تعزيز الوعي بالثقافة والأعراف المحلية، وهو ما يفيد في تنفيذ مهامها. ويشدد المجلس على دور البعثة في مواصلة الإسهام في حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك رصد حالة المدنيين في غمار الصراع المسلح.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء الضرر الجسيم الذي يلحقه تزايد زراعة الأفيون وإنتاجه والاتجار به على الأمن والتنمية وإدارة دفة الحكم في أفغانستان وكذلك على المنطقة وعلى الصعيد الدولي، ويدعو الحكومة الأفغانية، للعمل بمساعدة المجتمع الدولي، على مواصلة التنفيذ الفعال للاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات. ويرحب مجلس الأمن بالجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتعزيز التعاون على إدارة الحدود في مجال مكافحة المخدرات بين أفغانستان وجيرانها. كما يلاحظ مجلس الأمن بقلق توافر ما يثبت وجود صلات متنامية بين المتمردين وتجارة المخدرات في جنوب أفغانستان.

”ويرحب مجلس الأمن بالجهود التي تبذلها القوة الدولية للمساعدة الأمنية وسائر الشركاء لتدريب وتوجيه قوات الأمن الوطنية الأفغانية. ويرحب مجلس الأمن بإنشاء مجلس تنسيق الشرطة الدولية بقيادة أفغانية لتعزيز التنسيق وزيادة الفعالية في هذا المجال، الذي يعد أمراً أساسياً في عملية تمكين الحكومة الأفغانية. ويرحب مجلس الأمن أيضاً بنشر بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في أفغانستان، اعتباراً من ١٥ حزيران/يونيه.

”ويؤكد المجلس على أن من المهم بالنسبة لاستقرار البلد والمنطقة إيجاد حلول ناجعة لصالح اللاجئين الأفغان، ولا سيما من أجل عودتهم الطوعية والأمن والمنظمة وإعادة اندماجهم باستمرار في أفغانستان، ويدعو إلى مواصلة وتعزيز التعاون الدولي مع تقديم المساعدة في هذا المجال.

”ويشجع مجلس الأمن الفعاليات الوطنية والدولية ذات الصلة على تحقيق التضافر بين عملياتها، مع المراعاة الواجبة لأدوار ومسؤوليات كل منها. ويؤكد المجلس في هذا الصدد على الدور المركزي الذي يقوم به المجلس المشترك للتنسيق والرصد في تنسيق المساعدات الدولية، مع الحفاظ على تأصيل الدور الأفغاني، ويشجع على بذل المزيد من الجهود لتعزيز مشاركة دولية أكثر تماسكاً.

”ويعرب مجلس الأمن عن تقديره للجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام وممثلته الخاص لكفالة التنفيذ التام لولاية البعثة، على النحو الذي أرساه في قراره ١٦٦٢ (٢٠٠٦) الذي تم تمديده بالقرار ١٧٤٦ (٢٠٠٧)، ويتطلع إلى مواصلة توسيع البعثة وعملياتها لتشمل المقاطعات الرئيسية على صعيد البلد في أقرب فرصة ممكنة“.